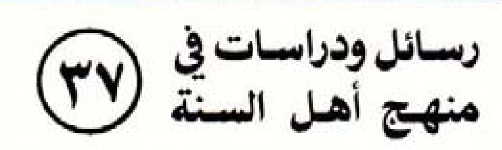






منهج الماتريدية في العقيدة

د. محمد بن عبد الرحمن الخميس

دار الوطن للنشر


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

منهج الماتريدية في العقيدة

د. محمد بن عبد الرحمن آل الخميس

دار الوطن
الرياض ـ شارع المعذر ـ ص.ب: ٣٣١٠
☎ ٤٧٩٢٠٤٢ ـ فاكس: ٤٧٦٢٠٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبـعـة الأولـــى

١٤١٣هـ

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﴿**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون**﴾ [سورة: آل عمران، الآية:١٠٢]. ﴿**يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبًا**﴾ [سورة: النساء، الآية: ١]. ﴿**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدًا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا**﴾ [سورة: الأحزاب، الآيتان: ٧٠، ٧١].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد، صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة

وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار. ثم أما بعد: فإن من رحمة الله تعالى بخلقه، وحكمته في صنعه، أن جعل في كل شيء من هذا الكون أدلة واضحة، وبراهين ساطعة على وحدانيته وخلقه وقدرته، كما قال تعالى: ﴿أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء وأن عسى أن يكون قدْ اقترب أجلهم فبأي حديث بعده يؤمنون﴾ [سورة: الأعراف، الآية: ١٨٥].

وقال تعالى ﴿سنريهم آياتنا في الأفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق﴾ [سورة: فصلت، الآية: ٥٣].

وكما قال تعالى: ﴿وفي الأرض آيات للموقنين. وفي أنفسكم أفلا تبصرون. وفي السماء رزقكم وما توعدون﴾ [سورة: الذاريات، الآيات: ٢٠، ٢٢].

ولله در الشاعر إذ قال:

فواعجبًا كيف يعصى الإله ... أم كيف يجحد الجاحد
ولله في كل تحريكة ... وتسكينة أبدا شاهد
وفي كل شيء له آية ... تدل على أنه واحد

فكل شيء في السماء والأرض، وفي أنفسنا، كل شيء

ناطق بوجود الخالق الحق سبحانه وتعالى وقدرته ووحدانيته، ولو أن الناس تُرِكوا دونما مؤثرات خارجية لنشأوا كلهم على الإسلام، إذ هو الفطرة الصحيحة، كما قال تعالى: ﴿**فطرة الله التي فطر الناس عليها**﴾. [سورة الروم، الآية: ٣٠]. والإنسان عندما يتأمل في هذا الخلق من حوله يتوصل إلى وجود الخالق ضرورة كما سئل أعرابي: كيف عرفت ربك؟ قال: البعرة تدل على البعير، وأثر السير يدل على المسير، فسماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج، وبحار ذات أمواج، أفلا تدل على اللطيف الخبير؟

فالإنسان لولا ما يحيط به من مؤثرات ما ضل أحد عن هذه الفطرة الصحيحة، كما قال النبي، صلى الله عليه وسلم: «**ما من مولود إلا يولد على الفطرة، وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه..**»[1] وكما في الحديث القدسي الصحيح: «**وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم**

---

(١) أخرجه البخاري كتاب الجنائز باب إذا أسلم الصبي (٣/٢١٩) ح (١٣٥٩) ومسلم كتاب القدر باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ٤/٢٠٤٧ ح ١٣٥٩ كلاهما من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة.

الشياطين فاجتالتهم عن دينهم . .»(١).

فالإنسان ليس بحاجة إلى قواعد علم الكلام، وإلى استدلالات الفلاسفة والنظار وغيرهم حتى يتوصل إلى الإقرار بوجود الله تعالى، فإن هذا لشيء جبلت عليه النفوس، وفطرت عليه العقول.

ولكن قد ضلت في هذا الباب طوائف، فلم يأتوا الأمر من بابه، ولم يعقلوا عن الله تعالى في كتابه، وظنوا أن الإنسان لا يتوصل إلى معرفة ربه وخالقه إلا بسلوك طريق الفلاسفة والمتكلمين ومن يسمون بالنظار، فابتدعوا في الدين ما لم يأذن به الله، وقلدوا الفلاسفة من الكفار ومدعي الإسلام وفتحوا على الدين أبواب شر ما أغلقت إلى يومنا هذا، فضلوا ضلالاً مبينًا نفوا عن الله مراده من وصفه نفسه، وتأولوا كل ذلك، وأعملوا عقولهم حيث ما كان ينبغي أن تعمل، لأن لها حدًّا لا تتجاوزه، فإذا كانت

---

(١) أخرجه مسلم (٤/٢١٩٧) ح (٢٨٦٥) من حيث عياض بن حمار رضي الله عنه مرفوعاً كتاب الجنة باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار.

العقول عاجزة عن إدراك كنه الله تعالى فهي عاجزة كذلك عن إدراك كيفية صفاته، ولم يَكتفِ هؤلاء بما اكتفى به السلف الأوائل من إثبات الصفات كما أثبتها الله تعالى ورسوله، صلى الله عليه وسلم، دون أن يشبهوا أو يعطلوا أو يؤولوا، فاعتقدوا لسقيم عقولهم أن الإثبات يقتضي التشبيه والتمثيل، وأن التنزيه يقتضي التعطيل والتأويل فعطلوا معاني الصفات، فألحدوا فيها، فكم ضلوا وأضلوا، وكم من فارغ القلب قد أغووه وفتنوه! وكم من جاهل مفتون قد أضلوه!.

وهكذا ضلوا في أول الأمر حيث أوجبوا على الإنسان أن يعرف ربه بعلم الكلام ولم يجوزوا التوصل إلى معرفة الخالق والاستدلال عليه بمجرد النظر في الآيات الكونية ثم ضلوا في باب الصفات وغيره من أبواب العقيدة، قدموا العقل على النقل وعلى كتاب الله تعالى وسنة نبيه، صلى الله عليه وسلم، فلهثوا وراء عقولهم، إن وافقها النقل قبلوه، وإن بدا أنه يخالفها ردوه وأولوه، وما دروا أن صحيح النقل لا يتعارض أبدًا مع صريح العقل، وإنما أتى هؤلاء من قبل عقولهم السقيمة، وزعموا أن الأدلة العقلية قطعية، والأدلة

النقلية ظنية، فكم ردوا من النصوص! وكم أولوا وعطلوا! وكم حرفوا وألحدوا! استحوذت عليهم الشياطين فهم ﴿**الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا**﴾ [سورة: الكهف، الآية: ١٠٤].

وهكذا عاشوا في حيرة وشك واضطراب حتى قال قائلهم:

نهاية إقدام العقول عقال وغاية سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا وغاية دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

أما سلف هذه الأمة الصالحون رضوان الله عليهم، فإن قلوبهم ركنت إلى نصوص الشرع المطهر، واطمأنت إليها، فعقلوا عن الله مراده، وسلكوا الطريق السوي المستقيم، واستسلموا للوحي المعصوم، وركنوا إلى ركن ركين، وإلى حصن متين، ففهموا النصوص، وتمسكوا بما دلت عليه واعتصموا بهديها، فلم يحرفوا ولم يؤولوا، ولم يلهثوا وراء عقول البشر التي قد تخطيء وتصيب، وكانوا أمناء في الدعوة إلى الكتاب والسنة علمًا وعملاً.

ومن الفرق الكلامية التي ضلت في هذا الباب «الماتريدية»

وقد هالني ادعاء بعضهم أن أهل السنة والجماعة[1] هم الأشعرية والماتريدية ورموا السلف بالتجسيم والتشبيه[2].

هذا وإن سلف هذه الأمة لما أثبتوا لله تعالى ما وصف به نفسه، وما وصفه به رسوله، صلى الله عليه وسلم، إنما كانوا قائلين بما قال الله به، ساكتين عما سكت الله عنه وهل يخطىء من وقف عند حدود القرآن إذا صح قولهم بأن مثبت اليدين مجسم فإن الذي أثبت اليدين هو الله تعالى، ولو جاز قولهم بأن مثبت الاستواء مشبه، فليعلموا أن مثبت الاستواء هو الله تعالى، **فهل يجرؤ مسلم على اتهام القرآن أو السنة المطهرة بالتشبيه**

---

(١) شرح الإحياء للزبيدي ٢/٢ ـ ٣، ٦ الروضة البهية ص٣ مقدمة الكوثري لتبين كذب المفتري ص١٩ مقدمة إشارات المرام ص٧، معارف السنن للبنوري ٤/١٤٣، حاشية الكستلي على شرح العقائد النسفية ص١٧، حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية ص٢٢١، رد المحتار ١/٤٩.

(٢) انظر كتاب التوحيد للماتريدي ص٢٣، ٩٢، ١٠٢، ٣١٨، ٣٣١، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٩١، تأويلات أهل السنة للماتريدي ١/٨٣، أصول الدين لأبي اليسر البزدوي ٢٨، ٧٨، ٢٥٣، شرح العقائد النسفية ص٤١، ١٣٩، شرح الإحياء للزبيدي ٢/١١، ٥٨، ١٠٥ والنبراس ص٤٥٢.

والتجسيم؟ إن زاعم التجسيم والتشبيه في إثبات الصفات على ما ثبتت به هو جاهل ضال، ألا ترى أن الله تعالى لما أثبت لنفسه في كتابه صفات أراد من خلقه أن يقولوا بما قال به سبحانه، وأن يسكتوا عما سكت عنه، وإذا كان ما ذهب إليه هؤلاء حقًا فما الذي منع القرآن أن يصرح بهذه المعاني، وإنما يعبر الإنسان بلفظ يحتمل معنيين: معنى حقيقيًّا ومعنى مجازيًا ويريد المجازي إذا كان بقصد التلبيس على السامع، أو للخوف من التصريح بالمعنى المراد، أو للعجز عن التعبير بلفظه الأصلي وهذه كلها منتفية ومستحيلة في حق القرآن كما ترى، والذي يدعي وجود ذلك في آيات الصفات الواردة في القرآن، إنما هو مفترٍ على الله تعالى وعلى كتابه وكلامه، **وقد قال نعيم بن حماد شيخ الإمام** البخاري رحمهما الله تعالى: «من شبه الله بخلقه كفر، ومن نفى عن الله ما وصف به نفسه كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه تشبيه».

هذا وإن حقيقة التشبيه والتجسيم هي أن تثبت الصفة لله على الوجه والكيفية المعلومة من البشر، وهذا لعمر الله ما قال به أحد من السلف الصالح رضوان الله عليهم، بل السلف إنما يثبتون الصفة كما أثبتها الله تعالى وعلى المعنى اللائق به عز وجل

دونها تكييف ولا تمثيل، فالله تعالى لم يحدد لنا الكيفية فلا يجوز أن نتكلم فيها إذ هي من المغيَّبات التي لا تعرف بالعقل، على أنا نعتقد عدم المشابهة بين الله وخلقه، كيف لا وقد قال تعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾. [سورة الشورى، الآية: ١١]. وأين التشبيه والتجسيم في مثل هذا الكلام؟ تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا ﴿سبحانك هذا بهتان عظيم﴾. [سورة النور، الآية: ١٦].

هذا مع العلم أنا نظرنا فلم نر الصحابة بشروا بعلم الكلام ولا دعوا إليه، ولا تابعوهم مع من تبعهم، بل ورد عن الكثير من الأئمة النهي عن تعاطي علم الكلام والتحذير منه ولم نر من يجمع بين اليقين الحق وبين علم الكلام، **وهل يمكن موعظة الناس بعلم الكلام؟** وهل يؤثر في قلوب العوام والسذج؟ اللهم لا.

بل إن علم الكلام قرين للشك والارتياب، والحيرة والاضطراب فهل سائلنا ربنا يوم القيامة عن عقائد النسفية أو (**المواقف**) للإيجي، أو (**التوحيد**) للماتريدي؟ حاشا لله، بل إن بعضهم كان غاية كلامه عند موته، أموت على اعتقاد العجائز.

إن الله سائلنا عن اتباعنا لنبيه، صلى الله عليه وسلم، وأصحابه من بعده وتابعيهم وما علمنا هم أبدًا أصحاب كلام

ولا مدحوه ولا قرظوا أهله ولا زكوهم أبدًا بل الثابت عنهم عكس ذلك.

من هنا وجدت لزامًا عليّ أن أجمع عقيدة الماتريدية في كتاب صغير يسهل على القارىء العادي الإلمام بعقائدهم ليكون منها على حذر، وذلك مع تنبيه أهلها ليرجعوا عن غيهم وضلالهم، وأتبعت ذلك بإشارة لطيفة موجزة لمعتقد أهل السنة في كل باب حتى يعرف المسلم مواقع قدميه.

وقد قسمت الموضوع إلى بحثين:

الأول: في بيان منهج أبي منصور الماتريدي وأتباعه في الاستدلال والتلقي.

الثاني: في بيان عقائد الماتريدية على سبيل الإجمال.

والله أسأل أن ينفع به المسلمين وأن يجعله في ميزان أعمالنا، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

محمد بن عبد الرحمن آل خميّس

المبحث الأول

بيان منهج أبي منصور وأتباعه في الاستدلال والتلقي

(أ) مصدر التلقي عند الماتريدية :

ترى الماتريدية أن مصدر التلقي الأول في معظم أبواب التوحيد هو العقل دون النقل[1] وذلك لأن الأدلة العقلية عندهم

---

(١) قسمت الماتريدية أصول الدين بحسب مصدر التلقي إلى عقليات وسمعيات فما سموه عقليات فمصدر التلقي عندهم هو العقل والعقل أصل والنقل تابع معارض له، وهذا جارٍ في معظم أبواب التوحيد والصفات.

وما سموه سمعيات فمصدر التلقي عندهم هو النقل والعقل تابع له كعذاب القبر والصراط والميزان وأحوال الآخرة. انظر على سبيل المثال أحد كتبهم وهو المسايرة مع شرحها المسامرة. فمن أول الكتاب إلى ص٢٤٩ عقليات ثم بعد ذلك سمعيات.

قطعية [١] أما السمعية فإنها هي ظواهر ظنية [٢].

وأما إذا حدث تعارض بين أدلة عقلية وسمعية فإنهم يقدمون الأدلة العقلية لأنها قطعية، وأما الأدلة السمعية فإن مصيرها التأويل أو التفويض لأنها بزعمهم ظنية [٣].

فلقد ساق الزبيدي نصوص صفتي الاستواء والنزول، وسماها «الظواهر» مقننًا قانونًا كليًا في إبطال تلك الصفات وتأويل نصوصها وتقديم العقل عليها: قال في الجواب عنها: (وأجيب عنه بجواب إجمالي، هو كالمقدمة للأجوبة التفصيلية: وهو أن الشرع إنما ثبت بالعقل... فلو أتى الشرع بما يكذب العقل وهو شاهده لبطل الشرع والعقل معًا إذا تقرر هذا فنقول كل

= وانظر العقائد النسفية مع شرحها للتفتازاني من أول الكتاب إلى ص٩٨ عقليات ثم بعد ذلك سمعيات.

(١) انظر إشارات المرام ص١٨٩ ـ ١٩٩ وشرح العقائد النسفية ص٥، ٤٢، ونشر الطوالع ص٢٢٨، وشرح الموقف (٨/ ٢٤).

(٢) انظر حاشية عبد الحكيم على الخيالي ص١٨٤ مع المصادر المذكورة في الفقرة السابقة.

(٣) إشارات المرام ص١٩٩ وشرح العقائد النسفية ص٤٢ نشر الطوالع ص٢٢٨، ٢٢٩ المسايرة ص٣٣، ٣٥.

لفظ يرد في الشرع. . . . **وهو مخالف للعقل**. . . إما أن يتواتر أو ينقل آحادًا والآحاد إن كان نصًا لا يحتمل التأويل قطعنا بافتراء ناقله أو سهوه أو غلطه وإن كان ظاهرًا فظاهره غير مراد. . . وإن كان متواترًا فلا يتصور نص لا يحتمل التأويل بل لابد أن يكون ظاهرًا. . . »[١].

والقاعدة عندهم إن كل نص إذا أخبر به الصادق وهو أمر ممكن ولم يكن مخالفًا فلا يؤول كالبعث والنشر ونعيم الجنة وعذاب النار أما إذا كان النص دالاً على أمر محال مخالف للعقل فلابد من تأويله كعلو الله تعالى واستوائه على عرشه ونزوله إلى سماء الدنيا في ثلث الليل الآخر[٢] ويقولون: إن النصوص إذا كانت خلاف العقل فإن كانت متواترة فهي وإن كانت قطعية

---

(١) شرح الإحياء للزبيدي الحنفي الماتريدي ص (٢/١٠٥، ١٠٦)، وانظر أصل هذا القانون الكلي في تبصرة الأدلة ص٥٤، والنور اللامع ص٨٠-٨١خ.
وراجع أيضاً شرح المقاصد للتفتازاني (٢ / ٥٠)، الطبقة التركية وانظر شرح المواقف للجرجاني ص(٢/٥٦، ٥٧).

(٢) انظر النبراس في شرح العقائد النسفية ص٣١٦ - ٣١٧.

الثبـوت لكنها ظنية الدلالة فالعقل مقدم عليها فلذلك الأدلة النقلية تؤول أو تُفَوَّضُ.

أما الأدلة العقلية فلا تأويل لها بل تأويلها محال[١].

وقد ساق التفتازاني عدة آيات الصفات؛ ثم ذكر قانونًا كليًّا في الجـواب عنهـا، فقـال: (والجواب: أنها ظنيات سمعية في معـارضـة قطعيات عقلية، فيقـطع بأنها ليست على ظاهرها، ويفوض العلم بمعانيها إلى الله، مع اعتقاد حقيقتها؛ جريًا على الطريق الأسلم؛ . . . ؛ أو تؤول تأويلات مناسبة موافقة لما عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفسير، وشروح الأحاديث؛ سلوكًا للطريق الأحكم)[٢].

فالحاصل أن منهج الماتريدية في نصوص الوحي منهج فاسد باطل لأنه صريح في أن العقل أصل والشرع فرع لأن نصوص الشرع إذا كانت مخالفة لعقولهم فهم إما أن يردّوها أو يؤولوها أو

---

(١) انظر شرح العقائد النسفية ص٥، ٤٢، وشرح المواقف (٨/ ٢٤، ١١٠، ١١١) وإشـارات المرام ص ١٨٩ - ١٩٩ وشرح الاحياء (٢/ ١٠٥، ١٠٦)، ونشر الطوالع ص ٢٣٨.

(٢) شرح المقاصد ٢/ ٥٠ ط القديمة الحجرية الهندية.

يفوضوها لذلك أولوا نصوص كثير من الصفات وأبقوا نصوص المعاد على ظواهرها فلو كانت نصوص المعاد عندهم مخالفة لعقولهم لأولوها وهذا كما ترى انحراف عن الطريق المستقيم.

فالواجب على كل مسلم أن يجعل ما قال الله ورسوله هو الأصل والعمدة فيسلم بنصوصهما وينقاد لهما ولا يعترض عليهما ولا يعارضهما برأيه ومعقوله وقياسه.

* **قال الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه**: «ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام»[١].

* **وقال أبو المظفر السمعاني**: «اعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل فإنهم أسسوا دينهم على المعقول وجعلوا الاتباع والمأثور تبعًا للمعقول، وأما أهل السنة، قالوا: الأصل في الدين الاتباع والمعقول تبع ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي وعن الأنبياء، صلوات الله عليهم، ولبطل معنى الأمر والنهي ولقال من شاء ما شاء ولو كان الدين

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص٢٧.

بني على المعقول وجب ألا يجوز للمؤمنين أن يقبلوا أشياء حتى يعقلوا»[١].

* **وقال الشاطبي**: «إن الشريعة بينت أن حكم الله على العباد لا يكون إلا بما شرع في دينه على ألسنة أنبيائه ورسله ولذلك قال تعالى: ﴿**وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا**﴾ [سورة: الإسراء، الآية: ١٥].

وقال: ﴿**فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول**﴾ [سورة: النساء، الآية: ٥٩].

وقال: ﴿**إن الحكم إلا لله**﴾ [سورة: الأنعام، الآية: ٥٧].

وأشبه ذلك من الآيات والأحاديث، فخرجت عن هذا الأصل فرقة زعمت أن العقل له مجال في التشريع وأنه محسن ومقبح فابتدعوا في دين الله ما ليس فيه»[٢].

* **وقال ابن أبي العز**: «وكل من قال برأيه وذوقه وسياسته مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول فقد ضاهى إبليس حيث لم يسلم لأمر ربه بل قال: ﴿**أنا خير منه خلقتني من نار**

---

(١) صون المنطق ص ١٨٢ عن السمعاني.

(٢) الاعتصام (١/ ٤٥).

وخلقته من طين﴾ [سورة: الأعراف، الآية: ١٢].

وقال تعالى: ﴿ومن يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظا﴾ [سورة: النساء، الآية: ٨٠].

وقال تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم﴾ [سورة: آل عمران، الآية: ٣١].

وقال تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضيت ويسلموا تسليمًا﴾ [سورة: النساء، الآية: ٦٥].

أقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا نبيه ويرضوا بحكمه ويسلموا تسليمًا(١).

لكن ليس معنى ذلك أن السلف يرفضون العقل ويهملونه بل يعملونه في عالم الشهادة لا في عالم الغيب إلا على سبيل الإجمال دون التفصيل ولا يثبتون بالعقل حكمًا شرعيًّا فعندهم للعقل مع الشرع ثلاث حالات:

الأولى: أن يدل على ما دل عليه الشرع فيكون شاهدًا أو

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص١٩٠، ١٩١.

مؤيدًا ومصدقًا فيحتجون حينئذ بدلالة العقل على من خالف الشرع وفي القرآن من هذا النوع أي من الأدلة العقلية شيء كثير كأدلة التوحيد والنبوة والمعاد فتلك الأدلة هي عقلية شرعية.

* **قال ابن تيمية**: «إن كثيرًا مما دل عليه السمع يعلم بالعقل أيضًا والقرآن يبين ما يستدل به العقل ويرشد إليه وينبه عليه كما ذكر الله ذلك في غير موضع.

فإنه سبحانه وتعالى بين من الآيات الدالة عليه وعلى وحدانيته وقدرته وعلمه وغير ذلك مما أرشد العباد إليه ودلهم عليه كما بين أيضًا ما دل على نبوة أنبيائه وما دل على المعاد وإمكانه **فهذه المطالب هي شرعية من جهتين**:

* **من جهة أن الشارع أخبر بها.**

* **ومن جهة** أنه بين الأدلة العقلية التي يستدل بها عليهما والأمثال المضروبة في القرآن هي أقيسة عقلية وقد بسط في غير موضع وهي أيضًا عقلية من جهة أن تعلم بالعقل أيضًا»(١).

الحالة الثانية: أن لا يدل على ما دل عليه الشرع لا نفيًا ولا

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ص أ بعد ص٨٨).

إثباتًا فحكم العقل إذًا جواز ما جاء به الشرع.

والحالة الثالثة: أن يدل العقل على خلاف ما جاء به الشرع فيكون معارضاً له فهذا ما لا يكون مع صحة النقل **ولهذا قال أهل السنة**: إن العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح **وقالوا**: إن الرسل جاءوا بمحارات العقول لا بمحالات العقول: أي أن الرسل لا يخبرون بما يحيله العقل ولكن يخبرون بما يجيزه العقل ويحار فيه وهذا تحديد موقف أهل السنة من العقل مع الشرع.

(ب) حكم تأويل النقل :

لقد خالف الماتريدية جماهير السلف الصالح فقالوا بالتفويض تارة تفويضًا مطلقًا بل صرح أبو منصور الماتريدي أن آيات الصفات كالحروف المقطعة مثل الٓمٓ، الٓمٓصٓ **وفي هذا يقول**: «في الحقيقة إنها تحتمل وجوهًا:

أحدها: أن نصفه بالذي جاء به التنزيل على ما جاء ونعلم أنه

لا يشبه على ما ذكر من الفعل فيه بغيره، . . . وإذا بطل هذا بطل التشابه وانتفى، ولزم أمر السمع والتنزيل على ما أراد الله»[(١)].

ويرى أنه يمتحن المرء بالوقوف حول نصوص الصفات كما يمتحن بالوقوف حول الحروف المقطعة[(٢)].

ويقول: وأما الأصل عندنا في ذلك أن الله تعالى قال: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ [سورة: الشورى، الآية: ١١]. . . فيجب القول بالرحمن على العرش استوى على ما جاء به التنزيل وثبت ذلك في العقل. . . ونؤمن بما أراد الله به وكذلك في كل أمر ثبت التنزيل فيه نحو الرؤية وغير ذلك. يجب نفي الشبهة عنه والإيمان بما أراده من غير تحقيق على شيء دون شيء»[(٣)].

وتارة يقول بالتأويل. وفي هذا يقول أبو منصور الماتريدي: «والثاني أن يمكن فيه معان تخرج الكلام مخرج الاختصار

---

(١) تأويلات أهل السنة (١/٨٤) ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة.

(٢) كتاب التوحيد للماتريدي ص ٧٤، ٧٥.

(٣) كتاب التوحيد للماتريدي ص ٧٤.

والاكتفاء بمواضع إفهام في تلك المواضع على إتمام البيان وذلك نحو قوله: ﴿وجاء ربك والملك﴾ [سورة: الفجر، الآية: ٢٢]. أي بالملك.

وذلك كقوله: ﴿فاذْهَبْ أنْتَ وَربُّكَ﴾ [سورة: المائدة، الآية: ٢٤]. أي بربك ﴿فَقَاتلاَ﴾ إذ معلوم أنه يقاتل بربه ففهم منه ذلك. . . . »[١].

ويقول: «قد يُفهمُ من الشاهد من على ومن العرش ومن الاستواء معان مختلفة، لم يجز صرف ذلك إلى أوحش وجه وثمة لأحسن ذلك مساغ»[٧].

ويعني بأوحش الوجوه ما تدل عليه النصوص من إثبات صفة الاستواء فالإثبات عنده من أوحش الوجوه عند هذا الماتريدي لأن ذلك يستلزم التشبيه والله منزه عن ذلك.

لذا يرى صرف تلك النصوص بنوع من التأويل والمجاز إلى أحسن الوجوه ـ وهو في الحقيقة تحريف ومن أقبح الوجوه ـ وقد طبق الماتريدي منهجه هذا فقد أوّل نصوصًا من الصفات إلى

---

(١) تأويلات أهل السنة (١/ ٨٤).

(٢) كتاب التوحيد للماتريدي ص ٧٤.

معان توافق قاعدته فأول صفة الاستواء إلى الاستيلاء والتمام[١] والعلو إلى علو المرتبة وعلوه عن الأمكنة وتعاليه عن الحاجة وتعاليه عن أن يخفى عليه شيء[٢].

ويرد استدلال أئمة السلف بنصوص الاستواء وبرفع الأيدي إلى السماء وقت الدعاء ويحرفه إلى أن المراد في رفع الأيدي إلى السماء أن السماء قبلة للدعاء تعبدًا كتوجه المصلي إلى الكعبة وقت الصلاة[٣].

ومن هنا علم علمًا يقينيًا أن أبا منصور الماتريدي لم يلتق مع أئمة السلف في رفضهم للتأويل مما يؤكد عدم توافقه معهم.

فالسلف الصالح لم يؤولوا هذه النصوص، بل أثبتوها وأقروها كما جاءت، وأثبتوا لها المعاني الحقيقية التي دلت عليها، ولم يصرفوها عن هذه المعاني بتعطيل ولا بتأويل بل أثبتوا المعاني الحقيقية، ولكنهم إنما فوضوا علم الكيفية لله تعالى، إذ أثبتت النصوص صفات وأفعالاً غير أنها لم تتحدث عن الكيفية،

---

(١) كتاب التوحيد للماتريدي ص ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٤.

(٢) كتاب التوحيد ص ٧٠، ٧١.

(٣) كتاب التوحيد ص ٧٣، ٧٥، ٧٦.

فالسلف يثبتون ما أثبته الله، ويسكتون عما سكت الله عنه، وهذا هو الصواب، **ولكن السلف عندهم التأويل على معان**:

(١) **التفسير** وبيان معنى الشيء كما **يقول الطبري**: «القول في تأويل هذه الآية.

(٢) **الحقيقة** التي يصير إليها الشيء وعاقبة الشيء كما قال تعالى: ﴿**هذا تأويل رؤياي من قبل**﴾. [سورة يوسف، الآية: ١٠٠].

وقال: ﴿**يوم يأتي تأويله**﴾. [سورة الأعراف، الآية: ٥٣]. وقال: ﴿**ذلك خير وأحسن تأويلاً**﴾. [سورة النساء، الآية: ٥٩، سورة الإسراء، الآية: ٣٥].

أما تأويل من أول النصوص الشرعية على غير ما دلت عليه فهذا مردود عند السلف كما تقدم.

(جـ) علم الكلام بين القبول والرفض:

أولا: موقف السلف من علم الكلام:

يقوم علم الكلام على دعامتين أساسيتين هما اتخاذ العقل أساسًا - ومن هنا يوجبون تقديمه على النقل - والجدل.

ومن الطبعي أن يرفض الأئمة علم الكلام بعد ما عرفوه حيث أدركوا خطورته على الدين وضرره على العقيدة خاصة ومن هنا كان السلف ينهون عن الجدل وطلب الدين بالكلام ولا بأس أن أذكر نصًّا واحدًا عن كل منهم.

* **قال أبو حنيفة لأحد أصحابه لما سأله عن العرض قال:** «دعْ مقالات الفلاسفة عليك بالأثر وطريقة السلف وإياك وكل محدثة فإنها بدعة»[١].

* **لذا قال محمد بن الحسن:** «كان أبو حنيفة يحثنا على الفقه وينهانا عن الكلام»[٢]

* **ويقول في هذا ابن خزيمة:** «. . . . أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وأبو يوسف . . . ينهون عن الخوض فيه - يعني الكلام - ويدلون أصحابهم على الكتاب والسنة»[٣]. وقال الإمام مالك بن أنس: «الكلام في الدين أكرهه ولم يزل أهل بلدنا

---

(١) ذم الكلام ق ١٩٤ - ب.

(٢) ذم الكلام (ق ٢٣٣ - ب) عن ابن خزيمة.

(٣) ذم الكلام ق ١٩٦ - ب.

يكـرهونه وينهون عنه نحوالكلام في رأي جهم والقدر وكل ما أشبهه ذلك. . »[١].

* **وقال الشافعي**: «لأن يبتلي الله المرء بما نهى الله عنه خلا الشرك بالله خير من أن يبتليه بالكلام»[٢]

* **وقال البزدوي**: «ونحن نتبع أبا حنيفة فإنه إمامنا. . . وإنه كان يجوز تعليمه وتعلمه والتصنيف فيه ولكن في آخر عمره امتنع عن المناظرة فيه ونهى أصحابه عن المناظرة فيه»[٣].

وقـد يتشبث بعض من يشتغل بعلم الكلام من الحنفية في الفرار عن أقوال أبي حنيفة في ذم الكلام، بأن مراد أبي حنيفة وكـل من ذم علم الكلام من السلف هو علم الكلام المذموم الذي كان عليه الجهمية والمعتزلة أما علم الكلام الذي ينتحلونه فلا يدخل تحت ذلك الذم لأنه علم كلام محمود[٤].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ص٤١٥ ط دار الكتب الإسلامية.

(٢) مناقب الشافعي لابن أبي حاتم ص١٨٢.

(٣) أصول الدين للبزدوي ص٤.

(٤) انـظر شرح العقـائـد النسفية للتفتازاني ص٧، وشرح الإحياء للزبيدي (٥٢/٢، ٥٣)

والجواب عن هذا الإشكال أن علم الكلام كله مذموم ليس فيه حسن وسيىء. ومثل صاحب هذه الشبهة مثل من قسم البدعة إلى حسنة وسيئة.

والبرهان على ذلك أن علم الكلام الذي ذمه السلف وذموا المشتغلين به ذمًّا شديدًا هو علم الكلام الذي من نتيجته وثمرته نفي صفات الله. كالعلو. والاستواء. والنزول. والقول بخلق القرآن. والقول بالكلام النفسي. والقول بتقديم العقل على النقل وهذا كله موجود عند المتكلمين المتأخرين من الماتريدية والأشاعرة أيضًا.

* **قال الإمام أحمد**: «لا أحب الكلام في هذا إلا ما كان في كتاب الله أو حديث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أو الصحابة أو التابعين فأما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود»(١).

* **وقال ابن القيم**: «قال شيخنا والكلام الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه وذم أصحابه والنهي عنه وتجهيل أربابه وتبديعهم

---

(١) در تعارض العقل والنقل (٧/١٥٥).

وتضليلهم هو هذه الطرق الباطلة التي بنوا عليها نفي الصفات والعلو والاستواء على العرش وجعلوا بها القرآن مخلوقًا ونفوا بها رؤية الله في الدار الآخرة وتكلمه بالقرآن وتكليمه لعباده ونزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده فإنهم سلكوا فيه طرقًا غير مستقيمة واستدلوا بقضايا متضمنة بالكذب فلزمهم بها مسائل خالفوا بها نصوص الكتاب والسنة وصريح المعقول»(١).

فلا شك أن ما هم عليه داخل في علم الكلام المذموم الذي ذمه السلف.

لذا يقول شيخ الإسلام في معاصريه من المتكلمين: «وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا»(٢).

ويقول فيهم: «يسفسطون في المعقولات ويقرمطون في السمعيات»(٣).

---

(١) الصواعق المرسلة (٤/١٢٦٦، ١٢٦٧).

(٢) شرح حديث النزول ص١٦٣.
وجموع الفتاوى ٥/٣٣، ٤٤.
وجامع الرسائل ٢/٣٣.

(٣) شرح حديث النزول ص١٦٩.

ثانيا: موقف أبي منصور الماتريدي وأتباعه من علم الكلام :

أما موقف أبي منصور الماتريدي وأتباعه من علم الكلام فهو على خلاف منهج أهل السنة فقد توغلوا في علم الكلام واعتقدوا أنه هو العلم الحق بل هو أشرف العلوم وأعلاها لأنه منجٍ من غياهب الشكوك وظلمات الأوهام[1].

وإليك شواهد تصدق ما قلناه.

(١) أن الإمام الماتريدي ألف كتابًا في التوحيد وهو مطبوع متداول، وكل من نظر فيه عرف أنه كتاب الفلسفة والمنطق والكلام. وهو مكتظ بتعطيل الصفات وتحريف نصوصها فهو ليس كتاب توحيد في الحقيقة بل كتاب تعطيل للنصوص الشرعية. وهو شاهد عدل على ما قلناه.

(٢) أن الإمام أبا منصور الماتريدي، لأجل توغله في علم الكلام ألف في تفسير القرآن كتابًا بعنوان: «تأويلات أهل

= ومجموع الفتاوى ٣/٩.

ودرء تعارض العقل والنقل ١/٢١٨.

والتدمرية ص١٩.

(١) انظر شرح العقائد النسفية للتفتازاني ص ٢، ٣.

السنة» والناظر فيه يعرف بسهولة أنه مكتظ بعلم الكلام وتعطيل كثير من الصفات وتحريف نصوصها فهو حريّ بأن يسمى «تأويلات أهل البدع» لأن تأويل الصفات ليس بمذهب السلف في شيء.

(٣) أن هناك جمعًا غفيرًا من الماتريدية أفنوا أعمارهم وأنهكوا قواهم في علم الكلام درسًا وتدريسًا أمثال أبي اليسر البزدوي وأبي المعين النسفي ونور الدين الصابوني ونجم الدين النسفي وحافظ الدين النسفي والتفتازاني والجرجاني وكمال الدين البياضي وعبد العزيز الفرهاري كل هؤلاء يعظمون علم الكلام ويرونه أساسًا للدين.

(٤) أنهم أثنوا وبجلوا علم الكلام في مقدمات كتبهم وإليك نصًا واحدًا على سبيل المثال:

* **قال التفتازاني شارح العقيدة النسفية:** «فإن مبنى علم الشرائع والأحكام وأساس قواعد ـ الإسلام هو علم التوحيد والصفات الموسوم (بالكلام) المنجي من غياهب الشكوك وظلمات الأوهام»(١).

---

(١) شرح العقائد النسفية ص٢، ٣.

ومن هنا علمنا يقينًا أن الماتريدية لم يلتقوا مع السلف في رفضهم علم الكلام بل نجد أنهم توغلوا في علم الكلام ولم يسلكوا طريقًا غيره وهكذا بمقارنة منهج الماتريدي وأتباعه بمنهج السلف وجدنا أن السلف يثبتون ما تدل عليه نصوص الكتاب والسنة ولا يبتعدون عنها أو يتجاوزونها برأي أو تأويل، ولم يعطلوا النصوص أو يهملوهما، بينما يظهر لنا بُعد الماتريدي وأتباعه عن منهج السلف حيث جعلوا العقل أصلاً وقدموه على الشرع وصرفوا النصوص الشرعية بتأويلاتهم العقلية المحتملة واتخذوا علم الكلام مطية ذلك.

ومن هنا كان الخلاف بين المنهجين واضحًا وإذا كان الأمر هكذا في المنهج فماذا عن التطبيق؟

هذا ما سأتناوله في الفقرة التالية إن شاء الله.

المبحث الثاني

بيان عقائد الماتريدية إجمالاً

(أ) الاستدلال على وجود الله :

سلك أئمة السلف طريقة القرآن الكريم في الاستدلال على وجود الخالق مستغنين بها عن أدلة المتكلمين من معاصريهم ومناهجهم، فقد استدلوا بالفطرة السليمة المضطرة بطبعها إلى الإقرار بوجود الله تعالى والاعتراف بالخالق وإن طرأ فساد على هذه الفطرة فقد يزول بالتذكير والتعليم والإرشاد، ومن هنا كانت مهمة الأنبياء والدعاة إلى الله الدعوة والتذكير والإرشاد.

وترتكز دلالة الفطرة عند الأئمة على نوعي الآيات في الأنفس والآفاق.

قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِم آياتِنَا في الآفَاقِ وفي أَنْفُسِهِم حَتى يَتَبَين لَهُمْ أَنَّهُ الحق﴾ [سورة: فصلت، الآية: ٥٣].

فالتفكير في ملكوت السموات والأرض وفي الأنفس هو الطريق إلى الاستدلال على الخالق بالمخلوق.

وقال تعالى: ﴿وَفي أنْفُسِكُمْ أفَلا تُبْصِرُونَ﴾ [سورة: الذاريات، الآية: ٢١].

وقال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الإنْسَانُ ممَّ خُلِقَ خُلِقَ مِن ماءٍ دَافِقٍ يَخْرُجُ مِن بَينِ الصُّلْبِ والتَرائِبِ﴾ [سورة: الطارق، الآيات: ٥-٧].

وقال تعالى: ﴿فَلينظُرِ الإنْسَانُ إلىَ طَعَامِهِ أنَّا صَبَبْنَا المَاءَ صَبًّا ثُمَّ شَقَقنَا الأرضَ شَقًّا﴾ [سورة: عبس، الآيات: ٢٤-٢٦].

فهذه النصوص الشرعية تثبت العقيدة في النفوس عن طريق مخاطبة الفطرة وبهذا يمكن الاستغناء بها عن الطرق الكلامية الغامضة.

هذا ملخص لمنهج السلف للاستدلال على وجود الله.

أما أبو منصور الماتريدي فقد استدل على وجود الله بالآتي:

طريقة الحدوث:

من أشهر أدلة المتكلمين في الاستدلال على الله دليل الحدوث وهو إثبات حدوث العالم وذلك أن العالم عندهم جواهر وأعراض والجواهر لا تنفك عن الأعراض والأعراض حادثة وما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث، فالعالم إذن حادث.

* **قال أبو منصور الماتريدي**: «الأعيان حادثة بشهادة الخبر والحس والعقل. . فأما الخبر فما ثبت عن الله تعالى من وجه يعجز البشر عن دليل مثله لأحد إنه أخبر أنه خالق كل شيء وبديع السموات والأرض وأن له ملك ما فيهن. . . . وعلم الحس وهو أن كل عين من الأعيان يُحس مُحاط بالضرورة مبنىً[1] بالحاجة والقدم هو شرط الغنىٰ لأنه يستغني بقدمه عن غيره والضرورة والحاجة يُحوجانه إلى غيره فلزم به حدوثه. . . **وعلى ذلك طريق علم الاستدلال** مع أنه لا يخلو الجسم من حركة أو سكون وليس لهما الاجتماع فيزول من جملة أوقاته نصف الحركة ونصف السكون وكل ذي نصف متناه على أنهما إذ لا يجتمعان في القدم لزم حدوث أحد الوجهين ويبطلانه أن يكون محدثًا في الأزل لزم في الآخر وفي ذلك حدوث ما لا يخلو عنه. . . . **ودليل آخر أن العالم لا يخلو من أن يكون قديمًا** على ما عليه أحواله من اجتماع وتفرق بحركة وسكون وخبيث وطيب وحسن وقبيح وزيادة ونقصان وهن حوادث بالحس والعقل إذ لا يجوز اجتماع الضدين

---

(١) قال محقق الكتاب في الحاشية غير منقوطة في الأصل ويظهر والله أعلم أن الصواب (منبىء).

فثبت التعاقب وفيه الحدوث وجميع الحوادث تحت الكون بعد إن لم تكن فكذلك ما لا يخلو عنها ولا يسبقها أو كان إنشاء عن أصل لا بهذه الصفة أو انتقل إليه باعتراضها فيه فإن كان كذلك ثبت أن هذا العالم حادث»[١].

فإذا ثبت حدوث الأجسام فالأجسام لا تجتمع ولا تفترق بنفسها ولا هي قادرة على إصلاح ما فسد منها في حال قوتها وكمالها وإذا كانت الطبائع المتضادة المتنافرة لا تجتمع بنفسها فلابد من قاهر يقهرها على غير طبعها وهو الله[٢]

فيتضح مما سبق أن الماتريدي يستدل على وجود الخالق بحدوث الأجسام المبني على حدوث الأعراض وهي طريقة عقيمة تقوم على مقدمات غامضة بعيدة إذ لابد لهم لتحقيق هذه الطريقة من **أمور سبعة:**

١ - إثبات الأعراض.

٢ - إثبات لزومها للجسم.

٣ - إبطال حوادث لا أول لها.

---

(١) كتاب التوحيد ص١١ - ١٣ بتصرف.

(٢) انظر كتاب التوحيد ص ١٧ - ١٩ بتصرف.

٤ ـ إلزام حوادث لا نهاية لها.

٥ ـ إثبات الجوهر الفرد.

٥ ـ إلزام كون العرض لا يبقى زمانين.

٧ ـ إثبات تماثل الأجسام(١):

ومعلوم أن إثبات هذه المقدمات كلها تعتمد على مباحث طويلة وإبطال الشبهات حولها ودون ذلك خرط القتاد فكيف يكون مثل هذه المقدمات الخفية الصعبة على الأفهام دليلاً على ما هو أوضح من كل شيء(٢).

فإثبات وجود الله لا يحتاج إلى أمثال هذه المقدمات الخفية البعيدة عن الأفهام بل الله سبحانه وتعالى دليل على كل شيء وعلى هذا فَطَر بني آدم إذ وجوده أوضح لدى الفطر السليمة من الشمس في رابعة النهار ولنعم ماقال القائل:

---

(١) انظر مختصر الصواعق: ١/ط مكتبة الرياض الحديثة، وص١٢٨ ط/ دار الندوة الجديدة.

(٢) راجع مناهج الأدلة لابن رشد ص١٣٥ ـ ١٣٧، ومفتاح دار السعادة (٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٠)، ط/ دار الكتب العلمية.

وليس يصح في الأذهان شيء
إذا احتاج النهار إلى دليل[١]

وأعظم ما في طرقهم من الفساد أن الأدلة التي أقاموها على إثبات وجود الله هي في الحقيقة أدلة على نفي الله بل على امتناعه[٢].

ومن أعظم ما يدل على فساد هذه الطريقة أنها هي التي نُفيت بها الأفعال الاختيارية بل نفت الجهمية عن الله سائر صفاته وهي ثابتة بالسمع والعقل فأسماؤه وصفاته حق وكل ما يدل على نفي الحق فهو باطل.

* **قال ابن القيم**: «فلزمهم من سلوك هذه الطريقة إنكار كون الرب فاعلاً في الحقيقة وإن سموه فاعلاً بألسنتهم فإنه لا يقوم به عندهم فعل، وفاعل بلا فعل كقائم بلا قيام، وضارب بلا

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٧١)، الصواعق المرسلة ص (٤/ ١٢٢١).

(٢) راجع رسالة في الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل ص (٢/ ٣٢)، وضمن مجموع الفتاوى ص (٦/ ٢٣٩)، والصواعق المرسلة (٩٦٢ - ٩٨٨)، ومختصر الصواعق ص (١/ ١٩٦ - ٢٠١)، ط دار الرياض الحديثة، و ص ١٢٦ - ١٣٠، ط دار الندوة الجديدة.

ضرب وعالم بلا علم . وضم الجهمية إلى ذلك أنه لو قام به صفة لكان جسمًا، ولو كان جسمًا لكان حادثًا، فيلزم من إثبات صفاته إنكار ذاته فعطلوا صفاته وأفعاله»[١].

وكذلك يستدل أبو منصور الماتريدي بدليل آخر هو: ما في هذا العالم من حكم عجيبة ونظام دقيق وتناسق بديع وكل هذا يدل على أن للعالم خالقًا مدبرًا حكيمًا[٢].

ومن هنا يتفق مع السلف في الاستدلال بالمخلوق على الخالق ويختلف معه في الاستدلال بحدوث الأجسام المنبىء عن حدوث الأعراض.

(ب) التوحيد :

ويتناول أنواع التوحيد وأول واجب على المكلف.

أولا أنواع التوحيد:

التوحيد عند السلف معروف بأقسامه الثلاثة: وهي توحيد

---

(١) مختصر الصواعق (١/ ١٩٩، ٢٠٠).

(٢) انظر كتاب التوحيد ص ٢١ - ٢٣، ٢٩.

الربوبية والألوهية وتوحيد الأسماء والصفات وهو أول واجب على المكلف عندهم، وهذا الكلام مشهور في كتبهم قاطبة.

أما عند الماتريدية **فالتوحيد أنواع ثلاثة:**

١ - توحيد في الذات فالله لا قسيم له أي لا يتبعض ولا يتجزأ [١].

٢ - وتوحيد في الصفات فالله لا شبيه له.

٣ - وتوحيد في الأفعال والصنع فالله لا شريك له.

وفي ذلك يقول الملا علي قاري: «واحد في ذاته واحد في صفاته وخالق لمصنوعاته» [٢].

* **ويقول البابرتي**: «وعبّر بعض أصحابنا عن التوحيد فقال: هو نفي الشريك والقسيم والشبيه فالله تعالى واحد في أفعاله لا يشاركه أحد في إيجاد المصنوعات وواحد في ذاته لا قسيم له ولا تركيب فيه وواحد في صفاته لا يشبه الخلق فيها» [٣].

---

(١) انظر العقائد النسفية مع شرحها للتفتازاني ص ٣٩.

(٢) ضوء المعاني ص١٣.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية للبابرتي ص ٢٩.

* **ويقول الغنيمي الحنفي**: «الواحد صفة سلبية تقال على ثلاثة أنواع:

الأول: الوحدة في الذات والمراد بها انتفاء الكثرة عن ذاته تعالى بمعنى عدم قبولها الانقسام.

والثاني: الوحدة في الصفات والمراد بها انتفاء النظير له تعالى في كل صفة من صفاته.

والثالث: الوحدة في الأفعال والمراد بها انفراده تعالى باختراع جميع الكائنات»(١).

ولا يخفى أن من تدبر في توحيد الماتريدية يتبين له ما يلي:

أولا: أنه لا يوجد عندهم توحيد الألوهية ولا اهتموا به مع أن توحيد الألوهية هو المقصد الأعلى والهدف الأسمى من خلق الكون وما فيه وإنزال الكتب وإرسال الرسل .

ثانيا: اهتمامهم الكبير بتوحيد الربوبية فقد جعلوه هو المقصد الأعلى والغاية العظمى مع أنه أمر فطري لم يختلف فيه أهل الملل والنحل.

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية للغنيمي ص٤٨.

ثالثا: قصدهم بتوحيد الذات أن الله لا يتجزأ ولا يتبعض بل هو سبحانه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد[١].

وهذا حق، لكنهم أدخلوا فيه نفي كثير من الصفات كالوجه واليدين وأدخلوا فيه نفي علو الله على خلقه واستوائه على عرشه فهم يظنون أنه لو ثبت لله هذه الصفات لكان الله مركبًا مبعضًا فكلامهم هذا من قبيل كلمة حق أريد بها باطل.

ثانيا: أول واجب على المكلف :

أول واجب على المكلف عند السلف شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله.

أما الماتريدية فقالوا إن أول واجب على المكلف النظر والاستدلال المؤدي إلى المعرفة بالله وأن معرفة الله[٢] واجبة بالعقل ولو لم يكن الشرع[٣]، وهم مقلدون في هذا المعتزلة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٠٠).

(٢) إشارات المرام ص ٨٤ وضوء المعاني ص ٨٩ وشرح العقيدة الطحاوية للبابرتي ص ٣٠.

(٣) إشارات المرام ص ٥٣، نظم الفرائد ص ٣٥، شرح الإحياء (٢/ ١٩٠ - ١٩٣).

* **يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي**: «فاعلم أن الدلالة أربعة: حجة العقل، والكتاب والسنة، والإجماع، ومعرفة الله تعالى لا تنال إلا بحجة العقل»(١). **وقال**: «إن سأل سائل فقال: ما أول ما أوجب الله عليك؟ فقل: النظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى، لأنه تعالى لا يعرف ضرورة ولا بالمشاهدة فيجب أن نعرفه بالتفكير والنظر»(٢).

فقولهم: إن أول واجب هو النظر مخالف للصواب فالقرآن ليس فيه أن النظر أول الواجبات ولا فيه إيجاب النظر على كل أحد وإنما فيه أمر العباد(٣). بالنظر في خلق السموات والأرض.

قال تعالى: **﴿أو لم يتفكروا في أنفسهم ما خلق الله السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق وأجل مسمى وإن كثيراً من الناس بلقاء ربهم لكافرون﴾** [سورة: الروم، الآية:٨].

ثم إن النبي، صلى الله عليه وسلم، لم يدعُ أحدًا من الخلق إلى النظر ابتداء ولا إلى مجرد إثبات الصانع بل أول ما دلهم إليه

---

(١) شرح الأصول الخمسة ص ٨٨.
(٢) شرح الأصول الخمسة ص ٣٩.
(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل (٨/٨).

الشهادتان[١]. وبذلك أمر أصحابه، من ذلك قوله لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: «**إنك تأتي قومًا أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله. . .**»[٢] فأول ما يدعى إليه الكافر الشهادتان هذا ما اتفق عليه أئمة الدين وعلماء المسلمين.

* **قال ابن المنذر**: «أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن الكافر إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله وأن كل ما جاء به محمد حق وأبرأ إلى الله من كل دين يخالف دين الإسلام ـ وهو بالغ صحيح يعقل ـ فإنه مسلم فإن رجع بعد ذلك فأظهر الكفر كان مرتدًا»[٣].

وشهادة أن لا إله إلا الله هي أول واجب في الشرائع فكل نبيٍّ يقول لقومه: ﴿**اعبدوا الله ما لكم من إله غيره**﴾ [سورة: هود، الآية: ٦١].

وقال عن جميعهم: ﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت﴾ [سورة: النحل، الآية: ٣٦].

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل (٨/٦).
(٢) تقديم تخريجه ص ٢١٥.
(٣) درء تعارض العقل والنقل (٨/٧.

(جـ) الصفات :

لقد ضيق الماتريدي وأتباعه دائرة الإثبات وتظاهروا بإثبات ثماني صفات فقط هي : «الحياة والقدرة والعلم والإرادة والسمع والبصر والكلام والتكوين»[١] .

ولكن الحقيقة أنهم لم يثبتوا تلك الصفات الثماني كلها بل أثبتوا بعضها ونفوا بعضها .

أما صفتا السمع والبصر فعامتهم يثبتونهما وبعضهم يرجعهما إلى غيرهما[٢] .

وإما إثباتهم[٣] لصفة الإرادة فليس كإثبات أبي حنيفة والسلف .

---

(١) إشارات المرام ص ١٠٧ ، ١١٤ .

(٢) كابن الهمام في المسايرة ص ٦٩ ، إذ أرجعهما إلى صفة العلم .

(٣) قال شارح العقيدة النسفية : «آمر وناه ومخبر يعني أنه صفة واحدة تتكثر بالنسبة إلى الأمر والنهي والخبر باختلاف التعلقات كالعلم والقدرة وسائر الصفات فإن كل منها واحدة قديمة والتكثر والحدوث إنما هو في التعلقات والإضافات لما أن ذلك أليق بكمال التوحيد» شرح العقائد النسفية ص٥٥ ـ ٥٦ .

* **قال شيخ الإسلام ابن تيمية :** «وإثبات إرادة كما ذكروه لا يعرف بالشرع ولا العقل بل هو مخالف للشرع والعقل فإنه ليس في الكتاب والسنة ما يقتضي أن جميع الكائنات حصلت بإرادة واحدة بالعين تسبق جميع المرادات بما لا نهاية له وكذلك سائر ما ذكروه»[١].

أما صفة الكلام فقد تظاهروا بإثباتها ولكنهم في الحقيقة من أشد الناس تعطيلاً لها وتحريفًا لنصوصها لأنهم لم يثبتوا لله الكلام الذي دل عليه الدليل من الكتاب والسنة بل أثبتوا لله سبحانه وتعالى ما يسمونه بالكلام النفسي الذي لا يسمع وليس بحرف ولا صوت[٢].

بل ليس إلا صفة للأخرس فلا يعرف هذا ـ أي الكلام النفسي ـ وأول من أحدثه ابن كلاب ثم تبعته الماتريدية

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٨/٢٨٣).

(٢) انظر كتاب التوحيد للماتريدي ص ٥٨، ٥٩، تبصرة الأدلة (١١٨/ب) والبداية من الكافية ص ٦٠ ـ ٦١، العقائد النسفية ص ٥٣ ـ ٥٨، وأصول الدين للبزدوي ص ٦١، وإشارات المرام ص ١٣٨ ـ ١٣٩، وبحر الكلام ص ٢٩ ـ ٣٠.

والأشعرية[١] أما صفة التكوين فهي عندهم مرجع لجميع صفات الأفعلية المتعدية كالإحياء والإماتة والتخليق وهي إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود فهم وإن تظاهروا بإثبات هذه الصفة لكنهم في الحقيقة لا يعتبرونها صفة حقيقية لله تعالى لأنهم يزعمون أن الصفات الفعلية ليست قائمة بالله فرارًا عن حلول الحوادث به[٢].

فالحاصل أن الماتريدية لا يثبتون من الصفات الثبوتية إلا صفة الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والتكوين على اضطراب في بعضها واختلاف في بعضها أما ما عداها فهم يعطلونها مثل صفة الوجه واليدين والاستواء والنزول والغضب والرضا والمحبة، والكلام، والعلو.

---

(١) انظر المواقف ص ٢٩٣، والإنصاف ص ٩٦ - ٩٧، والإرشاد ص ١٢٨ - ١٣٧.

(٢) انظر التمهيد ص ٢٨، البداية للصابوني ص ٦٧ - ٧٣، شرح العقائد النسفية ص ٥٣، ٦٣، ٦٩، المسايرة ص ٨٤، ٨٥، ٨٩ وإشارات المرام ص ٥٣، ٢١٢، وشرح الفقه الأكبر للقاري ص ٢٢، ٢٥، النور اللامع ق ٤٨ ب.

فعطلوا صفة الوجه وصرفوا نصوصها إلى الذات[١] والوجود[٢] وعطلوا صفة اليدين وصرفوا نصوصها إلى كمال القدرة[٣] أو الملك والمنة[٤].

وعطلوا صفة الاستواء وصرفوا نصوصها إلى الاستيلاء[٥] وعطلوا صفة النزول وصرفوا نصوصها إلى اللطف والرحمة[٦].

وعطلوا صفة الغضب وصرفوا نصوصها إلى الانتقام[٧] أو إرادة الانتقام[٨].

---

(١) انظر مدارك التنزيل للنسفي (٢/ ٦٧٠)، وتفسير أبي السعود (٧/ ٢٨).

(٢) إشارات المرام ص ١٨٩.

(٣) إشارات المرام ص ١٨٩.

(٤) بحر الكلام ص ٢٠.

(٥) انظر كتاب التوحيد للماتريدي ص ٧٢، وأصول الدين للبزدوي ص ٢٩ اتحاد السادة المتقين (٢/ ١٠٧ ـ ١٠٨).

(٦) شرح المواقف (٨/ ٢٥).

(٧) انظر عمدة القاري (٢٥/ ١١٥).

(٨) انظر مدارك التنزيل (١/ ٦).

وعطلوا صفة الرضا وصرفوا نصوصها إلى الثواب[١] وعطلوا صفة المحبة وصرفوا نصوصها إلى إرادة الثواب[٢] أو الرضا[٣].

عطلوا صفة الكلام التي هي الحق وأثبتوا لله صفة الكلام النفسي التي هي الباطل[٤] وعطلوا صفة العلو ونفوها تمامًا وأولوا نصوصها إلى علو الرتبة والمكانة[٥].

وأما منهج السلف فكما هو معروف «إثبات بلا تشبيه،

---

(١) انظر شرح الفقه الأبسط لأبي الليث السمر قندي ص ٣٣.

(٢) انظر عمدة القاري (٢٥/ ٨٤، ١٥٥).

(٣) انظر مدارك التنزيل (١/ ٢٠٩).

(٤) انظر كتاب التوحيد للماتريدي ص ٥٨، والبداية للصابوني ص ٦٠، ٦١، إشارات المرام ص ١٣٨ ـ ١٣٩، المسايرة مع المسامرة ص ٨٢ ـ ٨٣، نشر الطوالع ص ٢٥٥، ضوء المعالي ص ٢٩، أصول الدين لأبي اليسر البزدوي ص ٦١، تبصرة الأدلة (١١٨/ب)، التمهيد ٢٣ ـ ٢٨ كلاهما لأبي المعين النسفي، العمدة (٧/أ ـ ب)، لحافظ الدين النسفي، والعقائد النسفية لعمر النسفي مع شرحها للتفتازاني ٥٣ ـ ٥٨ بحر الكلام ص ٢٩.

(٥) شرح المواقف (٨/ ٢٤ ـ ٢٥)، وشرح الفقه الأكبر للقاري ص ١٧١.

وتنزيه بلا تعطيل» وذلك بمقتضى قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ وهذا هو الصراط المستقيم في باب صفات الله إثبات بلا تشبيه وتنزيه بلا تعطيل مع تفويض الكيفية وإثبات المعنى اللائق بالله كما قال الإمام مالك: «الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة»[١].

(د) الإيمان:

مباحث الإيمان من الأمور التي اعتركت الآراء حولها قديمًا وحديثًا والماتريدية لهم موقف من الإيمان وافقوا في بعض نواحيه أئمة السلف ووافقوا في البعض الآخر الإمام أبا حنيفة مع مخالفتهم للأئمة الآخرين بينما خالفوا الجميع في أمور أخرى

---

(١) الحلية ٦/٣٢٥، ٣٢٦ وأخرجه أيضاً الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (١٧ ـ ١٨) وابن عبد البر في التمهيد (١٥١/٧) والبيهقي في الأسماء والصفات ص ٤٠٨ قال الحافظ في الفتح (٤٠٦/١٣) «إسناده جيد».

وإليك بيان ذلك:

ـ الموافقات:

اتفقت الماتريدية مع أبي حنيفة في الأمور الآتية:

أولًا: إخراج العمل عن مسمى الإيمان[١].

ثانيًا: عدم زيادة الإيمان ونقصانه[٢].

ثالثًا: تحريم الاستثناء[٣].

واتفقوا مع السلف عمومًا في عدم تكفير صاحب الكبيرة[٤].

---

(١) انظر كتاب التوحيد للماتريدي ص ٣٣٢، ٣٧٣-٣٧٧) والبداية للصابوني ص ١٥٢ والعقائد النسفية مع شرحها للتفتازاني ص ١١٩ وأصول الدين للبزدوي ص ١٥٣، وشرح المقاصد (٥/ ١٧٦)، العمدة للنسفي ص (١/ ١٧).

(٢) انظر أصول الدين للبزدوي ص ١٥٣، بحر الكلام للنسفي ص ٤١ ـ ٥٢، البداية من الكفاية ص ١١٥، والعقائد النسفية مع شرحها للتفتازاني ص ١٢٣ ـ ١٢٨، العمدة للنسفي ص (١٧/ أ).

(٣) انظر كتاب التوحيد للماتريدي ص ٣٨٨ ـ ٣٩٢، والمسايرة ص ٣٨١ ـ ٣٨٥، البحر الرائق (٢/ ٤٦)، البداية ص ١٥٥، شرح الفقه الأكبر ص ٢٠٨ ـ ٢١٢، بحر الكلام ص ٤٠.

(٤) انظر كتاب التوحيد ص ٣٣٣-٣٣٤)، والعقائد النسفية مع شرحها للتفتازاني ص ١٠٦ ـ ١٠٨، وبحر الكلام ص ٤٣ ـ ٤٤.

- المخالفات:

إن مفهوم الإيمان عند الإمام أبي حنيفة مركب من أمرين التصديق بالقلب، والإقرار باللسان فالإقرار باللسان شطر من الإيمان وداخل فيه بينما هو عند جماهير السلف من أهل الحق تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح وهذا هو الحق الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وتضافرت على الدلالة عليه. أما الماتريدي وجمهور أتباعه[1] فقد جعلوا الإقرار باللسان خارجًا عن حقيقة الإيمان فالإيمان عندهم هو التصديق[2] غير

---

(١) وإنما قلت «جمهور أتباع الماتريدي» لأن بعض الماتريدية ذهبوا إلى أن الإيمان هو التصديق والإقرار. صرح بذلك التفتازاني في شرح المقاصد (١٧٦/٥) الطبعة الجديدة، وشرح العقائد النسفية ص ١٢٠، الطبعة الهندية، والمرعشي في نشر الطوالع ص ٣٧٤. وانظر أيضاً أصول الدين للبزدوي ص ١٤٦، والعقائد النسفية ص ١١٩ - ١٢٠، والمسايرة مع المسامرة ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

(٢) انظر بحر الكلام ص ٣٨ - ٣٩، المسايرة ص ٣٣٠ - ٣٣١، والتمهيد لأبي المعين النسفي ص ٢٦/ ب، والبداية للصابوني ص ١١٩ - ١٢٣، وشرح المقاصد ص (١٧٦/٥، الطبعة الجديدة، كلاهما للتفتازاني، ونشر الطوالع ص ٣٧٣ - ٣٧٤.

أنهم جعلوا الإقرار شرطًا لإجراء الأحكام الدنيوية فقط[١].

وهذا النوع من الإرجاء الغالي.

(هـ) القـــدر :

لم تختلف الماتريدية في مسائل القدر عن أئمة السلف وهذا من حسناتهم التي يشكرون عليها وهم يثبتون أن الخير والشر من الله تعالى وإن كل ما يقع في الكون بمشيئة الله تعالى وإرادته وأن أفعال العباد من خير وشر، خلق الله تعالى وأن للعباد أفعالاً اختيارية يثابون ويعاقبون عليها وأن العبد مختار في أفعاله التكليفية وله قدرة عليها وليس هو مجبورًا بفعلها فهو يفعل الخير والشر بقدرته التي منحه الله إياها ولا شك أنه فرق بين حركة

---

(١) شرح ضوء المعالي ص ١٩ ـ ٢٠، والتمهيد لأبي المعين النسفي ص (٢٦/ب)، والعمدة، لحافظ النسفي ص (١٧/أ)، وشرح العقائد النسفية ص ١٢١، وشرح المقاصد ص (٥/١٧٨ ـ ١٧٩)، الطبعة الجديدة كلاهما للتفتازاني، والمسايرة مع المسامرة ص ٣٣٤، ونشر الطوالع ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥، والجوهرة المنيفة ص ٣، ومختصر شرح الطحاوية للشيخ يونس الخالص الأفغاني ص ٩.

المرتعش والباطش **فالأول** بدون اختياره **والثاني** على اختياره وصرحوا بأن أفعال العباد خلق الله وبكسبهم واختيارهم. وقدرتهم وإرادتهم، ومن أحسن من حرر هذا الموضوع عمر النسفي أحد أئمة الماتريدية وفصّله التفتازاني شارحًا لكلامه حيث قال: «والله تعالى خالق لأفعال العباد من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان لا كما زعمت المعتزلة أن العبد خالق لأفعاله».

وقال: «وهي أفعال العباد كلها بإرادته ومشيئته تعالى وتقدس.... وحكمه وقضيته أي قضاءه... وتقديره وهو تحديد كل مخلوق بحده الذي يوجد عليه من حسن وقبح ونفع وضرر وما يحويه من زمان أو مكان وما يترتب عليه من ثواب أو عقاب».

وقال: «وللعباد أفعال اختيارية يثابون بها إن كانت طاعة ويعاقبون عليها إن كانت معصية، لا كما زعمت الجبرية أنه لا فعل للعبد أصلًا وأن حركاته بمنزلة حركات الجمادات لا قدرة عليها ولا قصد ولا اختيار، وهذا باطل لأنا نفرق بالضرورة بين حركة البطش وحركة الارتعاش ونعلم أن الأول باختياره دون الثاني إلى آخر ما قالاه[1].

---

(١) العقائد النسفية مع شرحها للتفتازاني ص ٧٥ ـ ٨٣. =

(و) النبوات :

يظهر للباحث في كتب الماتريدية أن مذهبهم في النبوة: أنها ليست راجعة للمشيئة المحضة حتى يكون إرسال الرسل وعدمه سواء بل راجع أيضًا إلى حكمة الله تعالى فإرسال الرسل لا يخلو من حكمة الله ومصالح للعباد وسد لحوائجهم[1] خلافًا للأشاعرة.

وطرق إثبات[2] نبوة محمد، صلى الله عليه وسلم، عندهم بالأمور الآتية:

الأول: ما تواتر من أحوال النبي، صلى الله عليه وسلم، الشخصية والخُلُقية والخلقية وسيرته وأمانته وصدقه وشجاعته

= وانظر كتاب التوحيد للماتريدي ص ٢١٥، ٣١٤ والمسايرة ص ١١٩ - ٢٢، النبراس ص ٢٧٦.

(١) العقائد النسفية مع شرحها للتفتازاني ص (١٣٢ - ١٣٣).

(٢) انظر العقائد النسفية مع شرحها ص ١٣٤ - ١٣٧، والتوحيد للماتريدي ص ٢٠٢ - ٢٠٣ والبداية للصابوني ص ٨٩ - ٩٣.

وجوده وكرمه ونحوها قبل البعثة وبعدها وتركه متاع الدنيا مع اقتداره عليه.

الثاني: أنه نقل عنه معجزات كثيرة مثل شق القمر ومكالمة الحيوانات ونبوع الماء من بين أصابعه وتكثير الطعام والشراب القليل ونحوه وجنس الواقع من ذلك قد بلغ حد التواتر وتفصيل ذلك مذكور في كتب السير.

الثالث: أنه أتى بالقرآن والقرآن معجز مع أنه كان أميًّا لم يكتب ولم يقرأ وكان من قوم لا كتاب لهم وتحدى به البلغاء مع كمال بلاغتهم فعجزوا عن معارضته بأقصر سورة كما قال تعالى: ﴿**فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين**﴾. [سورة البقرة، الآية: ٢٣].

أظهر الله دينه على الدين كله فهذا يدل دلالة قاطعة على كونه نبيًّا، هذا فيما يتصل بطرق النبوة.

وفيما يتعلق بعصمة الأنبياء نجد أن بعض الماتريدية من مشايخ سمرقند قد منعوا إطلاق اسم الزلة على ما صدر من الأنبياء من خطأ أو هفوة بل قالوا:

إنما يقال: فعلوا الفاضل وتركوا الأفضل فعوتبوا عليه[١] بل صرح أبو منصور الماتريدي أن النبي، صلى الله عليه وسلم، لم يعرف منه هفوة[٢]. وهذا ظاهر المخالفة لما تضمنه قول الأئمة.

لذلك نرى لأمثال هؤلاء المغالين من الماتريدية في عصمة الأنبياء لمنع صدور الذنوب منهم مطلقًا موقفًا خطيرًا من نصوص الكتاب والسنة التي تجوز على الأنبياء صدور جنس الذنوب والخطأ منهم فما كان من قبيل أخبار الآحاد ردوها ردًّا صريحًا وما كان من المتواتر حرفوها تحريفًا قبيحًا[٣].

ولذلك يقول شيخ الإسلام عن أمثال هؤلاء المحرفين لنصوص الكتاب والسنة ما نصه:

«والمنكرون لذلك ـ أي لجواز صدور الصغائر عن الأنبياء ـ يقولون في تحريف القرآن ما هو من جنس قول أهل البهتان ويحرفون الكلم عن مواضعه ويقول: والرادون لذلك تأولوا ذلك

---

(١) مدارك التنزيل (١/ ٤٣).

(٢) كتاب التوحيد للماتريدي ص ٢٠٢.

(٣) انظر شرح العقائد النسفية ١٤٠ وحاشية الكستلي على شرح العقائد ص ١٧١ ـ ١٧٢. والنبراس ص ٤٥٥ ـ ٤٥٧.

بمثل تأويلات الجهمية والقدرية والدهرية لنصوص الأسماء والصفات ونصوص القدر ونصوص الميعاد وهي من جنس تأويلات القرامطة الباطنية التي يعلم بالاضطرار أنها باطلة وأنها من باب تحريف الكلم عن مواضعه»[١].

وقال: «وهؤلاء يقصد أحدهم تعظيم الأنبياء فيقع في تكذيبهم ويريد الإيمان بهم فيقع في الكفر بهم»[٢].

(ز) اليوم الآخر:

اتفق المسلمون بل وأهل الملل السماوية على الإيمان باليوم الآخر والتصديق بما أخبرت به الرسل من البعث والجزاء والجنة والنار كما اتفق سلف الأمة وأئمتها على التصديق بما أخبر به النبي، صلى الله عليه وسلم، بما يكون بعد الموت من فتنة القبر وعذابه ونعيمه والبعث والحشر والنشر والصحف والميزان

---

(١) منهاج السنة (١/٢٢٧) الطبعة القديمة ومجموع الفتاوى (١٠/٣١٣ - ٣١٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/٢٩٥، ٣١٣، ٣١٤).

والحساب والصراط والحوض والشفاعة وأحوال الجنة والنار وما أعد الله لأهلها جملة وتفصيلاً.

قال الأشعري: «باب ذكر ما أجمع عليه السلف من الأصول التي نبهوا بالأدلة عليها. . . . وأجمعوا على أن عذاب القبر حق وأن الناس يسألون في قبورهم بعد أن يحيوا فيها ويسألون فيثبت الله من أحب نبيه وأنهم لا يذوقون فيها ألم الموت بعد ذلك كما قال تعالى: ﴿**لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى**﴾. [سورة الدخان، الآية:٥٦]. وعلى أن ينفخ في الصور قبل يوم القيامة فيصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله، ثم ينفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون وعلى أن الله تعالى يبعثهم كما بدأهم حفاة عرايا غرلاً، وأن الأجساد التي أطاعت وعصت هي التي تبعث يوم القيامة وكذلك الجلود التي كانت في الدنيا والألسنة والأيدي والأرجل هي التي تشهد عليهم يوم القيامة وأن الله تعالى ينصب الموازين لوزن أعمال العباد فمن ثقلت موازينه أفلح ومن خفت موازينه خاب وخسر وأن كافة السيئات تهوي إلى جهنم وأن كافة الحسنات تهوي عند زيادتها إلى الجنة وأن الخلق يؤتون يوم القيامة بصحائف فيها أعمالهم فمن أوتي كتابه بيمينه حوسب

حسابًا يسيرًا ومن أوتي كتابه بشماله فأولئك يصلون سعيرًا»[١].

ووافقت الماتريدية السلف بالإيمان بالآخرة بما فيها الحشر والنشر وأحوال البرزخ والجنة والنار والميزان والصراط والشفاعة **وقالوا**: إنها من الأمور الممكنة أخبر بها الصادق ونطق بها الكتاب والسنة فتحمل هذه النصوص على ظاهرها[٢].

(حـ) الصحابة والإمامة:

لا يختلف موقف عامة الماتريدية من الصحابة عن موقف أهل السنة والجماعة بمن فيهم الإمام أبو حنيفة رحمه الله. **فيقولون**: إن أفضل البشر بعد نبينا محمد، صلى الله عليه وسلم، «أبو بكر الصديق ثم عمر الفاروق ثم عثمان ذو النورين ثم عليّ المرتضي على ترتيب خلافتهم وما وقع بين الصحابة من حروب فكان خطأ عن اجتهاد فيجب الكف عن الطعن فيهم. والطعن فيهم إما

---

(١) رسالة أهل الثغر ص ٦٢، ٨٨، ٨٩، تحقيق الجنيد ط دار اللواء.

(٢) انظر شرح العقائد النسفية ص ٩٩ ـ ١٠١، والبداية ١٥٨، والنبراس ص ٣١٧.

كفر أو بدعة أو فسق والخلافة الراشدة ثلاثون سنة وأن المسلمين لابـد لهم من إمـام لتنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وسد الثغور وتجييش الجيوش وأخذ الصدقات وقهر الغلبة والمتسلطة وقطاع الطرق وإقامة الجمعة والأعياد وقطع المنازعات وأن يكون الإمام ظاهرًا لا مختفيًا ولا منتظرًا وأن يكون من قريش ولا يشترط أن يكون معصومًا وأنه تجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر ولا يجوز الخروج على الإمام الجائر»[1].

---

(١) انظر العقائد النسفية مع شرحها ص ١٤٨ ـ ١٦٣، والبداية للصابوني ص ١٠٠ ـ ١٠٥، وأصول الدين للبزدوي ص ١٧٨ ـ ١٩٨.

الخاتمة

بعد ما تقدم من عرض اشتمل على بيان عقائد الماتريدية ومصادرهم في التلقي والاستدلال يتبين لنا ما يلي:

١ ـ أن الماتريدية خالفت السلف في مصادر الاستدلال والتلقي فقدموا العقل على النقل وهذا لا يصح لأنه يؤدي حتمًا إلى التأويل الكلامي البدعي وهو مجرد احتمال وتخمين وأما النص فهو حقيقة ويقين.

٢ ـ أن التأويل منه ما هو صحيح وهو اللغوي ومنه ما هو فاسد وهو الاصطلاحي فالصحيح ما وافق الكتاب والسنة والفاسد ما أخرج اللفظ عن ظاهره بما لا يوافق الكتاب والسنة وإنما يوافق اصطلاح المتكلمين.

٣ ـ سلك أبو منصور الماتريدي في استدلاله على وجود الله طريقة المتكلمين وأعرض عن طريقة القرآن والسنة.

٤ ـ أن أبا منصور الماتريدي اجتمع فيه أكثر من بدعة فهو مرجىء في باب الإيمان ومعطل في باب الصفات.

٥ ـ أن الضابط للإثبات والتنزيه عند السلف قوله تعالى:

﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [سورة: الشورى، الآية: ١١].

٦ ـ وافقت الماتريدية السلف في باب الإيمان بالآخرة بما فيها من الحشر والنشر وأحوال البرزخ والجنة والنار والميزان والصراط والشفاعة وكذا القدر والصحابة والإمامة وهذا من حسناتهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على خاتم المرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.. آمين.

فهرس الموضوعات

مطبعة سفير تلفون ٤٩٨٠٧٨٠ - ٤٩٨٠٧٧٦ * الرياض


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



لقد هالني ادعاء البعض أن أهل السنة والجماعة هم الأشعرية والماتريدية بينما رمى هؤلاء السلف بالتجسيم والتشبيه .

ومن هنا وجدت لزاما عليَّ أن أجمع عقيدة الماتريدية في كتاب صغير يسهل على القاريء الإلمام بعقائدهم ليكون منها على حذر وذلك مع تنبيه أهلها ليرجعوا عن غيهم وضلالهم وأتبعت ذلك بإشارات لطيفة موجزة لمعتقد أهل السنة في كل باب حتى يعرف المسلم مواقع قدميه .

المؤلف